

اقرار وتعهد

التاريخ ___/___/___

اسم الشركة :

اشارة إلى طلب تقديم خدمات تفعيل الهوية الرقمية لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بتاريخ

___/___/___

نؤكد بهذا بصورة نهائية وغير قابلة للرجوع أو التعديل:

- 1- اننا نتعامل مع الوثائق والمعلومات بسرية تامة ووفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، وعدم استغلال هذه المعلومات إلا للغاية المنصوص عليها في الاتفاقية.
- 2- اننا نقدم خدمات تفعيل الهوية الرقمية من خلال موظفينا فقط.
- 3- ان جميع البيانات والسجلات التي يضطلع عليها موظفينا هي سرية ويمنع منعا باتا الإفصاح او الكشف عنها لأي طرف.
- 4- ان الأرقام السرية والحسابات الخاصة بالأنظمة والبرامج التي يتعامل معها موظفينا هي معلومات وبيانات سرية وتتعهد بعدم تداولها او استخدامها من قبل الغير.
- 5- ان موظفينا لن يضطلعوا على أي من بيانات المواطنين السرية مثل كلمات المرور.
- 6- ان موظفينا لن يستخدموا أي من معلوماتهم الشخصية او الوظيفية عوضا عن معلومات المواطنين لتفعيل الهويات الرقمية و المحافظة على سرية المعلومات الشخصية التي يتم التعامل معها خلال استخدام الأجهزة وعدم افشاؤها او تسجيلها ضمن أي محتوى.
- 7- الحفاظ على جهاز التفعيل (IRIS Guard) والعائد ملكيته لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاستخدامه في أداء مهام تفعيل الهوية الرقمية.
- 8- عدم استخدام الأجهزة والرخص الا للغايات التي منحت لاجلها.
- 9- التعامل مع الجهاز وفقا للتعليمات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة.
- 10- الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالأجهزة والرخص وعدم افشاء هذه المعلومات الى أي طرف.
- 11- المحافظة على الأجهزة المستخدمة لغايات التفعيل
- 12- عدم اتاحة استخدام الأجهزة من قبل جهات أخرى او افراد غير تابعين للجهة المتعاقد معها

13- إعادة الأجهزة بعد انتهاء العمل بالحالة التي تم استلامها فيها.

نتعهد بهذا، بصورة غير قابلة للرجوع، أنه في حال مخالفة اي من التعهدات المشار اليها أعلاه، بما يلي:

1. إن أي اخلال بأي من التعهدات المذكورة، سيرتب مسؤولية قانونية على الجهة والعاملين لديها، إضافة الى الغاء التعاقد فوراً دون حاجة لإعذار.
2. دفع غرامة تعاقدية لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بواقع (XXX) دينار عن كل مخالفة، وذلك مع عدم الاخلال بحق وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بإيقاف عمل الشركة في تفعيل الهويات الرقمية بشكل فوري ودون حاجة لاعذار أو حكم قضائي.
3. دفع التعويض الذي قد يُحكم قضائياً به للشخص المتضرر، بالغاً ما بلغ.

شركة _____

المفوض بالتوقيع _____

التوقيع _____